

نص الرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى رئيس اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

“الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه لرئيس اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولأعضائها المحترمين، بصادق الشكر والتقدير على جهودهم المخلصة، في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها هذه اللجنة الموقرة، منوها بمساهماتها القيمة في تنوير الرأي العام العالمي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

فرسالتنا اليوم، هي تأكيد على تضامن المملكة المغربية مع الشعب الفلسطيني الشقيق ووقوفها الثابت معه، ودعمها الموصول لحقوقه المشروعة في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، دولة قابلة للحياة ومنفتحة على جوارها وعلى جميع الأديان.

حضرات السيدات والسادة،

رغم التطورات والتغيرات العميقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، فإننا على قناعة بأن القضية الفلسطينية هي مفتاح الحل الدائم والشامل بمنطقة الشرق الأوسط؛ حل يقوم على تمكين كل شعوب المنطقة من العيش في أمن وسلام ووثام، في إطار الشرعية الدولية، ووفق مبدأ حل الدولتين، الذي توافق عليه المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، ندعو إلى ضرورة تجاوز حالة الانسداد في العملية السلمية، وتكثيف الجهود الدولية لإعادة إحياء المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لحل كافة القضايا الخلافية.

وبقدر ما نتشبت بالسلام العادل والدائم والشامل، فإننا نعتبر الإجراءات الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مخالفة لقرارات الشرعية الدولية، وترهن الحل المنشود، وتذكي الصراع والإحباط، وتقوي نزوعات التطرف.

لذلك، فإننا نجدد التأكيد على ضرورة الإحجام عن أي تغيير قد يطال الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتوجه نحو تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف مفاوضات جدية ومسؤولة.

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر مدينة القدس الشريف، بما لها من حمولة روحية ووضع قانوني مميز، في صميم أية تسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، اعتباراً لكونها من قضايا الوضع النهائي، التي يتعين إيجاد حل لها في إطار المفاوضات المباشرة.

واعتباراً لهذه المكانة الرفيعة لمدينة القدس لدى أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ما فتننا ندعو، بصفتنا رئيساً للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، إلى الحفاظ على وحدتها وحرمتها ووضعها القانوني والحضاري والديني، ومكانتها المتميزة كمدينة للسلام.

ولهذه الغاية، أكدنا في "نداء القدس" الذي وقعناه بمعوية قداسة البابا فرنسيس بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية بتاريخ 30 / 03 / 2019، على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية وباعتبارها أرضاً للقاء ورمزاً للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يظل دعم قدرات إخواننا المقدسيين، رهينا بتعبئة كل الموارد والإمكانات المادية المتاحة، واستثمارها في النهوض ببرامج التنمية البشرية بالقدس.

وهو ما نحرص على أن تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف كآلية تنفيذية للجنة القدس، تحت إشرافنا الشخصي، في إنجاز مشاريع وبرامج ملموسة، صحية وتعليمية وسكنية واجتماعية لفائدة الساكنة المقدسية، من أجل توفير سبل العيش الكريم لها، ودعم صمودها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نتابع عن كثب جهود المصالحة وحوار الفصائل الفلسطينية، بهدف ترتيب البيت الفلسطيني. وقد عبرنا مراراً عن أملنا في انخراط الفرقاء الفلسطينيين بجميع توجهاتهم في مصالحة حقيقية وبحسن نية، لتجاوز حالة الانقسام التي تعترى الجسم الفلسطيني منذ سنوات، بما يخدم المشروع الفلسطيني العادل والنبيل.

ونغتنم مناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لتأكيد دعمنا الكامل لدولة فلسطين بقيادة أخيها فخامة الرئيس محمود عباس في جهودها لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق إلى الاستقلال والوحدة والازدهار.

وفي الختام، أبارك للجنتم الموقرة جهودها الصادقة على درب إشاعة وتجديد الوعي بأهمية إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، واستناب الأمن والسلام والرخاء في منطقة الشرق الأوسط. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".